

المملكة المغربية  
جامعة سيدى محمد بن عبد الله  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
ظهر المهراز - فاس

# مجلة كلية الآداب

## والعلوم الإنسانية

### دورية محكمة

العدد 19 - السنة الخامسة والثلاثون

نائبا للمدير:

د.أحمد العمراني

نائب العميد المكلف  
بالتعاون والبحث العلمي

د. محمد أوراغ

نائب العميد المكلف  
بالشؤون الأكademie وطالبي

المدير:

عميد الكلية

د. عبد الإله بنملح

رئيس التحرير

د. جمال بوطبيب

### هيئة تحرير العدد:

د. رشيد جاي المنصوري  
د. عبد الحفيظ ازرقان  
د. محمد مبتسم  
د. يوسف لوليدي  
د. مصطفى بوغانسي  
د. عز العرب لحكيم بناني  
د. الحاج عينمي  
د. عبد الرحيم الرحموني  
د. حميد لحداني  
د. محمد حجاوي  
د. نور الدين عشيري  
د. خديجة حصالة  
د. عبد اللطيف حكيم  
د. عزيز التازي

التصنيف: مصلحة الشؤون الثقافية والتواصل والنشر

الهاتف: 05 35 64 08 43

العنوان: ص. ب 50 فاس 30 001 المملكة المغربية

الموقع على الانترنت [www.fldm-usmba.ac.ma](http://www.fldm-usmba.ac.ma)

الإيداع القانوني: 1978/20

الترقيم الدولي للمجلة: ISSN 0258-1132

- تعبر المقالات والأبحاث عن آراء أصحابها.

- لا ترد المقالات إلى أصحابها سواء أنشرت أم لم تنشر.

- يخضع ترتيب المواد لأولويات فنية لا غير.

الغلاف: صورة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز - فاس.

## فهرس الموارد

### افتتاحية

- 9 عميد الكلية الأستاذ الدكتور عبد الإله بنملحى التجديد والتقليد في نحو الأندلس، من خلال باب "ما لا ينصرف" عند السهيلي والشاطبي
- 11 د. عبد المنعم حرفان لسانيات المتون وعلوم اللغة
- 37 د. صالح فهد العصيمي الأمم الغابرة والمواقع الأثرية الخالدة في مؤلف "مروج الذهب ومعادن الجوهر" للمسعودي (قراءة منهجية جديدة)
- 69 ذ. علي واحدي و د. سعيد البوزيدي التصوف بين البروسوبوغرافيا وأدب المناقب
- 99 ذة. ملياء لغزاوي السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية (حصيلة وآفاق)
- 113 د. الغالي أحرباشو تأهيل المعاقين ذهنياً بين إكراه الواقع وطموح التنمية
- 131 دة. نجاة بلعربي الغرافيتيا والثورات
- 141 د. أحمد شراك موقف المصلحة المرسلة، من مسألة تحديد جنس المؤود
- 175 د. أسامة حسن الربابعة مكونات الخطاب الصويفي في شعر أمينة المريني "ساتيك فردا"، و"المكابدات" نمذجتان
- 215 د. يحيى عمارة

- الرؤية الفكرية في الشعر العربي الحديث حايم نحمان بياليك نموذجا**  
225 دة. سناء الراشدي
- التأصيل التراخي والتاريخي في: ديوان الزنوج لعز الدين المدنى**  
239 د. إدريس الذهبي
- مجلة كلية الآداب ظهر المهراز بفاس : كشاف بيبليوغرافي**  
263 إعداد: ذ.سمية الهداجي / مراجعة: د. جمال بوطيب
- ملف العدد: دراسات مجالية**  
295
- الдинاميكية الحضرية وأزمة العقار بمدينة فاس**  
297 د. بوشتى الخزان
- المرأة والتنمية بال المغرب: واقع الحال ومشاكل الاندماج**  
315 دة. سرغيني صباح
- الجهاز الحضري بسايس**  
327 دة. بوصفيحة صباح & دة. مزور ليلى
- الفقر الحضري بمدينة فاس: وتجلياته السوسية - اقتصادية والمجالية**  
363 د. ادريس عميرة
- إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمغرب: حصيلة المقاربات**  
381 دة. ماجدة صواب

# **التجديد والتقليد في نحو الأندلس، من خلال باب "ما لا ينصرف" عند السهيلي والشاطبي**

د. عبد المنعم حرفان

## **مقدمة**

أثيرٌ في هذا البحث مسألة تطور النحو العربي في المرحلة الأندلسية، انطلاقاً من فحص مختصر لباب نحوي واحد هو باب ما لا ينصرف من كتاب "آمالٍ" السهيلي (ت، 581هـ) ثم مقارنته بمثيله عند الشاطبي (ت، 790هـ) في كتابه "المقاديد الشافية". وأحاول البرهنة على أن المرحلة الأندلسية عرفت في القرنين الخامس والسادس نمطاً من التفكير النحوی، مغایراً لما هو معهود، اعتبره معظم الباحثين تجديداً في النحو. وأسعى إلى البرهنة على أن هذا التجديد لا يرجع إلى موقف مذهبی أو اتجاه فقهي فقط، بل هو أيضاً، نتيجة لوضع لغوي خاص، ولنضج التفكير النحوی العربي، ولاجتماع عوامل من أنماط مختلفة. وأحاول بعد ذلك، أن أرصد بعض سمات النحو العربي في عمومه، التي تجعله يتصرف من بداياته إلى الآن، بشكل سلبي حيال كل محاولات التغيير أو التجديد، وذلك من خلال تحديد خلفيات المجددين والمحافظين على حد سواء.

وقد وجدت في هذه الندوة الكريمة<sup>1</sup> فرصة للعناية بالإمام الشاطبي الذي يجمع الباحثون على أنه كان فقيهاً مجدداً، وأنه سن خطة لأهل الفقه لم يسبق إليها، وجدد في صرح الفقه، باعتبار مصالح الناس ومقاصد الشارع<sup>2</sup>، وهو أساساً يقوم عليهما اعتبار طبيعة المكلف؛ وقد عاش على بعد بضعة عقود من سقوط الأندلس وبداية النهضة الأوروبية؛ وهي فرصة أيضاً، لتخصيص قدر من الاهتمام للإمام السهيلي الذي لم يحظ إلى الآن، بما يستحقه من الاهتمام، وقد عايش الدولتين المرابطية والموحدية وهي مرحلة حبل بالتحولات والأحداث.

لقد انطلقت من افتراض أن من كان مجدداً في الفقه سيجدد لا محالة في النحو، وخاصة إذا استحضرنا الربط الذي يسلم به كثير من الباحثين عربياً وغير عربي، بين الفقه

<sup>1</sup>

.2010 21-20-19 .« : » :

. 135 .2004 -<sup>2</sup>

وبين النحو، إذ يرجع الكثيرون نشأة النحو إلى أثر الفقه ومصطلحاته، وقلما تجد فقيها ليس له نظر نحووي، كما أنه لا يمكن نكران التشابه المصطلحي بين العلمين.

## ١. النحو بالأندلس

تعددت الأوصاف التي وصف بها النحو الأندلسي، فمن قائل إنه نحو التعليم، ومن قائل إنه نحو الثورة، أو نحو التيسير، أو نحو التجديد، ومن قائل غير ذلك. لكن، مهما تعددت الأوصاف وتباينت، فإن هناك شبه اتفاق بين العلماء، على أن النحو الأندلسي تكلم لغة مختلفة إلى درجة كبيرة، عن النحو العربي في بلاد المشرق، واتسم بسمات لا تجدها إلا فيه. وقد بدا هذا التميز واضحًا على الخصوص، مع نحاة الأندلس خلال القرنين الخامس وال السادس الهجريين. ونكتفي هنا، بإيراد ما ي قوله عنه محمد عابد الجابري (٢٠٠٢: ١): "عرف الدرس النحووي في الأندلس أزدهاراً كبيراً واهتمامًا واسعاً في القرنين الخامس والسادس الهجريين. فقد عرف هذان القرنان اجتهادات نحوية أعطت للدرس النحووي في الأندلس خصوصية تميز بها، تماماً كما تميزت الاجتهادات الأندلسية في قطاعات معرفية أخرى". وقد بُرِزَ في هذه المرحلة مجموعة من العلماء، نذكر منهم: ابن حزم (٤٥٦)، وابن الطراوة (٥٢٨)، والسهيلي (٥٨١)، وابن مضاء القرطبي (٥٩٢)، وابن رشد (٥٩٥). ورغم أنه من السهل علينا تسجيل مجموعة من مظاهر الاختلاف بين هؤلاء العلماء، إلا أن الذي يجمعهم أنهم ساهموا جميعاً في تجديد درس اللغة والنحو؛ فقد كان لكل منهم نظر نحووي مخالف لما هو معتمد ومعروف في النحو العربي السابق عليهم، غير أن تجديد النحو لم يكن له المعنى نفسه عندهم جميعاً. ومع نهاية القرن السادس بدأت نبرة التجديد تخفت شيئاً فشيئاً، واستمر ذلك في القرنين المواليين. وعلى الرغم من أن هذه المراحل الموالية أثمرت أعمالاً ضخمة ومهمة إلا أنها تختلف اختلافاً جذرياً عن أعمال القرنين المذكورين.

لقد اهتمَ كثير من الباحثين بالنحو الأندلسي، وحاولوا تحديد الأسباب التي وقفت خلف هذا النَّفَس التجديدي الذي يميذه، غير أنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً في تفسير الظاهرة. فقد ذهب بعضهم إلى التركيز على دور النزعة العقلية، وأرجع آخرون ذلك إلى ميل الأندلسيين إلى تيسير القواعد وتبسيطها لضرورات التعليم، وقال البعض بدور المذهب الظاهري في نشأة هذا النحو المختلف. وأدَّى في مقالة لي قيد التهبي<sup>٣</sup>، حول هذا الموضوع، عن تضافر عوامل كثيرة هي التي تقف خلف ما شاع في الأندلس من فكر تجديدي. وقد افترضت فيما يتعلق بالنحو على وجه الخصوص، أن هناك عاملين يجب أن يقدموا على غيرهما من العوامل المفترضة، خاصة وأنهما لم يحظيا بالعناية الالزمة من قبل. ويتعلق الأمر بالبعد اللغوي بالأندلس، وبتاريخ نشأة النحو بالأندلس. ولخصهما في الفقرتين المواليتين (١.١، و ١.٢)، لما لهما من علاقة بالبرهنة الأساسية في مقالتنا هاته.

## ١.١. التعدد اللغوي بالأندلس، وطبيعة تمثيل اللسان

عرف المجتمع الأندلسي واقعاً لغويَا استثنائياً تميز بتعايشه مختلفاً في المجتمع نفسه. تشير المصادر مثلاً، إلى أنَّ معظم الأندلسيين كانوا مزدوجي اللسان أو متعدديه، ويظهر ذلك من خلال آثار كثيرة موثقة أدبية وغير أدبية. ونذكر على سبيل المثال، ما عرفته الأندلس من ظهور فنون أدبية تمزج لغتين مختلفتين أو أكثر في النص نفسه، مثل فني الزجل والموشح. وما عرفته من عدم التردد في استعمال الأداء الدارج إلى جانب الفصيح. وما لوحظ في هذه المرحلة أيضاً، من اهتمام اللغويين والنحاة بلغات أخرى مثل العبرية واللاتينية إلى جانب العربية. وما وجدنا في هذا البلد من ميل لبعض العلماء لتخلص العربية من بعض المعتقدات الدينية المسلم بها في التقليد العربي السابق؛ ومن ذلك تفضيل العربية على غيرها، والقول بأنَّها لغة أهل الجنة أخ...<sup>4</sup>. وانعكس هذا التعدد في الاستعمال اللغوي، والافتتاح على الآخر بكل أبعاده على شخصية "الأندلسي"، وعلى تمثيله لمفهوم اللسان.

لم يبق اللسان العربي في هذا السياق الثقافي منفرداً في الاستعمال اللغوي؛ كما أنه لم يُست له لوحده، الأولوية والشرف. وقد كان لهذا أثره على تمثيل النحويين للسان وللنحو الذي يصف اللسان، بحيث أصبح مختلفاً عن التمثيلات السابقة، وأضحت للنحويين الأندلسيين بسبب ذلك، الجرأة على مساءلة النحو ومراجعة أبوابه، لما بين النحو واللسان من ترابط قوي. ونبهـن في مقالـنا المذكور، على أنَّ موجـة التجـديـد ما كانـ لها أن ترى التـورـسوـي في هذه الرـقـعـةـ منـ العـالـمـ إـلـاسـلـامـيـ، لماـ سـادـ فـيهـاـ منـ تـفـتـحـ وـقـبـولـ لـلـأـخـرـ بـلـغـتـهـ وـدـيـنـهـ وـتـقـالـيدـهـ وـفـنـوـنـهـ. وقد شهدـتـ هـذـهـ مـرـحلـةـ بـرـوزـ ظـواـهـرـ عـدـيـدـةـ لـغـوـيـةـ وـغـيـرـ لـغـوـيـةـ لـمـ يـمـكـنـ أـنـ تـفـسـرـ إـلـاـ مـنـ خـلـالـ طـرـحـ أـنـ الـأـنـدـلـسـيـنـ نـظـرـوـاـ إـلـىـ الـلـغـةـ نـظـرـةـ مـبـاـيـنـةـ مـاـ كـانـ عـلـيـهـ الـأـمـرـ فيـ السـابـقـ.

## ١.٢. تاريخ نشأة النحو بالأندلس

يختلف مسار النحو الأندلسي بشكل كبير عن مساره في المشرق العربي. فقد تميزت نشأة النحو بالشرق بوجود مدرستين نحويتين هما مدرستا البصرة والكوفة، اللتين تعايشتا منذ البداية. ولهذا يمكن القول إنَّ النحو العربي لم يكن في حقيقته سوى نتيجة لما كان من أخذ ورد بين رواد هاتين المدرستين<sup>5</sup> وأفكارهم، ومعاركهم النحوية المشهورة. ومعنى ذلك أنَّ أي اتجاه نحوـيـ منـهـماـ كـانـ يـاخـذـ نـحـوـ الـاتـجـاهـ الـمـقـابـلـ بـعـينـ الـاعـتـبارـ؛ـ وـلـذـلـكـ صـعـبـ عـلـىـ الـبـعـضـ الـقـبـولـ بـوـجـودـ مـدـرـسـتـيـنـ مـتـمـايـزـتـيـنـ مـاـدـامـتـ كـلـ مـدـرـسـةـ تـسـتـعـيـدـ آراءـ الـمـدـرـسـةـ الـأـخـرـيـ بـلـ وـتـتـبـنـاـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ.ـ غـيـرـ أـنـ الـوـضـعـ فـيـ الـأـنـدـلـسـ كـانـ مـخـتـلـفـاـ،ـ إـذـ تـحـكـيـ الـرـوـاـيـاتـ الـتـارـيـخـيـةـ أـنـ الـنـحـوـ الـكـوـيـةـ اـسـتـفـرـدـ بـبـلـادـ الـأـنـدـلـسـ لـعـقـودـ طـوـيـلـةـ،ـ لـمـ يـشـرـكـهـ فـيـهاـ الـنـحـوـ

(1994) (2008)

.

)

- ٤

(2004).

(1980).

- ٥

(2005)

(1958)

(1987)

البصري ولا غيره؛ وهو الأمر الذي سمح له بأن ينضج ويستوي في غياب النحو البصري، ويطور تناوله لكثير من أبواب النحو. ولهذا السبب كانت له، لما قدم النحو البصري، كلمته ورأيه وقراءاته الخاصة للنصوص المؤسسة للنحو العربي ككل.

وإذا صحت الروايات التي تؤرخ لدخول النحو إلى الأندلس فإنه سيكون لهذا السبق أثره ولا شك في طبيعة النحو الأندلسي. يقول شوقي ضيف (المدارس النحوية: ص 288 - 289): "أوَّل نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحو: جودي بن عثمان الموروري الذي رحل إلى المشرق، وتتعلم للكسائي والفراء، وهو أوَّل من أدخل إلى موطنها كتب الكوفيين، وأوَّل من صَفَّ به في النحو، وما زال يدرِّسه لطلابه حتى توفي سنة 198 للهجرة". ويضيف (م.ن. ص 289) معلقاً على هذا الحدث التاريخي: "ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنایتها بالنحو البصري وأنها صبت عنایتها على النحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول جودي بن عثمان، حتى أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجذنا الأفشنيني محمد بن موسى ابن هاشم المتوفى سنة 307 يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويقرؤه بقرطبة لطلابه".

وأما النحو البصري فقد تأخر دخوله إلى بلاد الأندلس، كما يورد شوقي ضيف (م.ن. ص 289): "ولا يلبث محمد بن يحيى الملهبي الرياحي الجياني المتوفى سنة 353هـ أن يفتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه، ... ورحل إلى المشرق فلقي بمصر نحوها النابه أبا جعفر ابن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءاته على الطلاب، شارحا له مفسرا نفسيرا مبينا".

وقد انتبه شوقي ضيف إلى مسألة مهمة وهي أن آراء الكوفيين ظلت رائحة في الأندلس رغم دخول النحو البصري، بل إن كتبهم حظيت بالعناية والشرع حتى تاريخ متاخر، يقول (م.ن.، ص 291): "... وأحمد بن أبان المتوفى سنة 382، وله شرحان على كتاب الكسائي والأخفش. ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي بجانب عنایتها بالنحو البصري".

ويدل على سلامته لهذا التناول التاريخي ما سنتناوله في هذه المقالة من استعادة السهيلي لرأي كوفي قديم، أعاد له الاعتبار رغم أنه لم يكن شيئاً مذكوراً من قبل؛ كما أثنا سنبين أن قراءة الأندلسيين لسيبوبيه كانت مختلفة عن قراءة سابقيهم. وتتجذر الإشارة هنا إلى أن كتاب سيبويه لم يدخل الأندلس إلا وقد قتل شرحاً وتفسيراً، إذن فقد دخل مرفوقاً بشروحه، وبالتالي تأويلات التي أصبحت ملازمة له.

لكن كل ما يخلص إليه شوقي ضيف من هذه الملاحظة، هو أن السمة الأساسية للنحو الأندلسي هي أنه جمع كل أنماط النحو السابقة عليه (البصري والكوفي والبغدادي) وشكل منها ما يطلق عليه النحو الأندلسي، يقول (م.ن.، ص: 292): "وأخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالفون جميع النحاة السابقين من بصرىين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الآخرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة

والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جنى".

وقد يكون هذا صحيحاً، لو أن النحو الأندلسي كان نسخة طبق الأصل للنحو في المشرق. ولكن اختلاف النحو الأندلسي وتميذه يفرض علينا أن نبحث عما هو مختلف فيه. إن "الخلطة" النحوية الأندلسية استطاعت أن تزاوج بين النحو الكوفي وبين قراءة جديدة لسيبويه إمام البصريين. ولذلك نعتقد أن عاملاً اختلف نشأة النحو الأندلسي عن نشأة النحو المشرقي، إذا أضيف إليه عاملاً اختلف تمثل الأندلسيين للسان العربي، وهو التمثيل الذي نتج عن وضع لغوي استثنائي بجزيرة الأندلس، وإذا أضيفت إلى هذين العاملين: النزعتان المنطقية والمذهبية كما يشير إلى ذلك كثير من الباحثين، ربما أمكننا أن نفهم قصة نحو الأندلس، ونفسر تميزها.

ونقوم فيما يلي بمقارنة باب من النحو هو باب الممنوع من الصرف، عند عالمين اثنين من علماء الأندلس من مرحلتين متبعادتين نسبياً. ينتمي أولهما وهو الإمام السهيلي إلى المرحلة التي يطلق عليها مرحلة تجديد النحو، ونحصرها هنا في علماء القرنين الخامس والسادس، وثانيهما وهو الإمام أبو إسحاق الشاطبي، وهو أحد علماء الطبقة الأخيرة في الأندلس (ت 790هـ)، وعرف بتجديده في مجال الفقه وأصوله، وقد أعيد لهجته الاعتبارة مؤخراً في شتى ربوء العالم الإسلامي.

## 2. باب ما لا ينصرف

لماذا اخترت هذا الباب بالذات؟ هو باب من النحو معقد للغاية بشهادة النحويين. ولكنه الباب الذي يخدم بوضوح ما أسعى لبيانه في هذه المقالة، ذلك أن باب "ما لا ينصرف" يجمع لائحة من المعطيات المتنوعة، والظواهر اللهجية (بتعبير حديث)، كما أن الخوض فيه فرض على النحاة القيام باختيارات نظرية وتطبيقية تمس قوام النحو العربي، ومن ذلك تحديد مفهوم السماع في مقابل القياس، والعربى في مقابل الأعجمي، ومفاهيم أخرى مثل التعميم والتعليق، والأصل والفرع.

لقد اقترح النحاة في هذا الباب أنماطاً من التعليق، بدءاً بمفهوم شبه الفعل، وليس انتهاءً بمفاهيم العلة الواحدة والعلتين: اللفظية والمعنى. ولقد ريطوا تعليقاتهم في الباب بسلوك عدد من "المقولات" من مثل التأنيث بأنواعه، والجمع بأنواعه، والعلمية؛ كما تناولوا العلاقة بين مقولتي الاسم والفعل، واهتموا من جهة أخرى، بمؤشرات شكلية عديدة: مثل الزوائد والمصوتات والصيغ. عموماً، فإن هذا الباب اختلف فيه المتكلمون وتفرق بسببه النحويون. إن "الممنوع من الصرف" يمثل النحو العربي في كل حالاته، وهو لهذه الأسباب مجتمعة يتتيح لنا تناول "مفهوم التطور" في النحو وفي اللغة بشكل يتفق مع أهدافنا في هذا البحث.

## 2. ما لا ينصرف عند السهيلي

لقد جاء تناول السهيلي لباب "ما لا ينصرف" في "الأمالي"، مغايراً لكل ما عهد حول الباب عند النحاة من قبل. وأبان النحواني فيه في نظري، عن ذكاء شديد وفطنة غريبة. لكن، يجدر أن أشير إلى أنني لا أهتم هنا بسلامة منظوره النحواني في الباب، كما لا يهم لأهداف المقالة، إن كنت متفقاً معه أم لا؛ وأما ما يعنيه من عمله، فيتمثل في نظرته الجديدة إلى الموضوع، المختلفة عن كل ما سبق، ومحاولته بناء تصور آخر لتفسير الباب، وانتقاده لعمل النحويين المختلف تماماً عما صدر عن نحاة آخرين.

لقد افترض السهيلي أن عدم الصرف يؤول إلى علة واحدة، هي الانفصال<sup>6</sup>، يقول (الأمالي: 24 - 25):

"فالمانع من صرف الأسماء استغناها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاد إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم". وأما "ذهباب الخفض" عنده فـ: "لئلا يُتوهم أنه مضاد إلى ضمير المتكلم" (الأمالي: 29).

ما من شك في أن تعليله لهذا مخالف لما هو معروف ومشهور عند جمهور النحاة؛ لكنه ليس معزولاً كلياً عن مجمل التقليد النحووي العربي، إذ يمكننا أن نعتبره استعادة وتطويراً لرأي قديم في النحو العربي، وهو من تلك الآراء التي استبعدت أو أقصيت من النحو لعدم ملاءمتها لمساره العام. إن القول بكون التنوين للانفصال، هو بمعنى ما، ترسيم لتصور قطرب محمد بن المستنيير (ت 206) تلميذ سيبيويه، لمفهوم الإعراب، وتقديمه كما يورده الزجاجي (ت، 337هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النحو" (صص: 69 - 70)، يقول الزجاجي وهو يناقش مفهوم "الإعراب":

"قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام لفارق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. قال قطرب: وإنما أعرت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمها السكون للوقف، فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضاً لكان يلزمها الإسكان في الوقف والوصل، وكانتوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحرير، جعلوا التحرير معاقباً للإسكان ليتعذر الكلام. لا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف

- 6 - (26 : )

... ä . " " . . " " . . (309/3)

متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان<sup>7</sup>.

فالحركة الإعرابية على هذا التصور، إنما جاء بها لوصل الكلمات بعضها ببعض، وتبعاً لهذا فإن التنوين سيدخل لا محالة، للفصل بينها. وينسب الزجاجي هذا الرأي الذي استنتجناه من النص السابق ولم يعبر عنه قطرب صراحة، في باب آخر من كتابه، وهو "باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه"، إلى "بعض الكوفيين"، يقول (الإيضاح: 97):

"وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف. وهذا أحد المعانٰي التي يدخل لها التنوين"، ويظهر من تعبير الزجاجي أنه وقف من هذا الرأي موقفاً محايداً، إذ لم يناقشه. غير أن النص صريح في الإشارة إلى أن دور التنوين هو التمييز بين الاسم المفرد والاسم المضاف. وقد فصل العكبري (ت. 616هـ) من جهته، عند اعترافه على هذا الرأي المتعلق بالتنوين ودوره في الفصل بين نمطي الأسماء في كتابه (مسائل خلافية في النحو: 84)، بقوله: "وأما من قال "يفرق بين المفرد والمضاف"، فقوله باطل أيضاً من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده، وأن الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف، وإضافته غير لازمة، فيكون مفرداً مع أنه لا ينون، فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين لزم ألا يكون المفرد إلا منصراً".

وقد استغربت حقاً، كيف أن العكبري عاد في كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" ليستدل بما رفضه في كتابه السابق "مسائل خلافية في النحو"<sup>8</sup>، إذ يستشهد بذلك لصالح إسناد دور ثان للتنوين. يقول العكبري في "اللباب" (ج 1/ 79):

" وإنما لم يجتمع التنوين والإضافة لوجهين أحدهما أنَّ التنوين في الأصل دليل التنكير والإضافة تعرف أو تخصص فلم يجمع بينهما لتناقِيَّة معنييهما، والثاني أنَّ التنوين جعل دليلاً على انتهاء الاسم والمضاف إليه من تمام المضاف فلو نون الأول لكان كالحال التنوين قبل منتهى الاسم وهذا معنى قولهم التنوين يؤذن بالانفصال والإضافة تؤذن بالاتصال فلم يجتمعا".

يظهر إذن، أن هذا الرأي كان متداولاً إلى حد ما في الشرق ونسبة الزجاجي قبل العكبري، إلى الكوفيين. غير أن الفكرة أخذت بعداً آخر عند السهيلي، وذهب بالتعليل إلى نهايته، وحاول أن يثبت استقامته في كل معطيات المنوع من الصرف. وقد أده تأمله في الباب إلى طرح تصور مهم حول المقولات النحوية والزيادات والوضع النحوي للاسم العلم ولمفهومي

7 .(237: )

8 .(2010)

الجنس والعدد. والحقيقة أن مفهوم الانفصال لم يظهر واضحاً جلياً إلا في كلام العكبري، وهو كما يظهر من تاريخ وفاته (1616هـ)، عاش فترة طويلة بعد وفاة السهيلي. وقد يزعم من اطلع على ما أوردناه من كلام الزجاجي والعكبري حول الموضوع، أن لا فضل للسهيلي في ما ورد في كتابه، وأن الفكرة في الأصل ترجع لنحاة الكوفة. غير أنني أرى أن عمله يستحق العناية لسبعين اثنين على الأقل. الأول: أنه قصد في عمله إلى تحقيق الاطراد والشمول. ويظهر ذلك من محاولته إثبات كون العلة الواحدة مطردة منعكسة في معطيات الباب كلها. والثاني أنه إن كان استعاد رأياً "كوفيياً" حول الظاهرة، فهو قد انتسله عن قصد، من النسيان، وطوره بشكل ملحوظ. وإن ثبت أن لهذا الرأي جذوراً كوفية في الأصل<sup>9</sup>، فإنه سيكون واحداً من ضمن آراء كثيرة كانت ضحية لدكتاتورية الإقصاء الممنهجة التي سلطت على جزء من النحو، ولم تحافظ منه إلا على ما يتواافق مع تصور بعيته. وقد تبين لنا ونحن نحاول فهم أسباب ظهور نحو التجديد في الأندلس، أن نحاة الأندلس ومنهم السهيلي، أخذوا على عاتقهم مهمة ربط لاتصال من جديد بالنحاة الأوائل، نحاة ما قبل هيمنة النحو التعليمي، نحو الرأي الواحد، إن جاز التعبير. وأعتقد أن النموذج الذي أوردناه في هذه الفقرة دليل على سلامة التحليل الذي افترضناه.

عمد السهيلي في ما تبقى من الباب إلى محاولة إثبات أن تصوره للموضوع يطول كل حالات المنع من الصرف التي تكلف لها النحاة تعليمات متعددة ومتنوعة<sup>10</sup>. وهنا انتقد علل النحويين وبين فسادها، ولا بأس من إيراد نموذج لمناقشته لصناعة النحاة بالباب، يقول (صص):

- 19 - (20):

"زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لضارعته الفعل..."، وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعلياتهم..."، وتعليقهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض..." لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها..."، وكذلك تتضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطرداً ومنعكساً،... وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي، ولا بإيجاب شرعي، ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة فصار أصلاً يعني عليه".

- 9 -

.(24-19 : ) ."

- 10 -

.(180 : )

وأدعوا هنا إلى الانتباه إلى مميز أساس لتصوره، وهو نزوعه إلى الاهتمام بجانب اللفظ أو الشكل، وبما "اقتضته اللغة"؛ فهو يفهم "الفصل" الذي يحققه التنوين فصلاً شكلياً. وأفضل أن أنظر إلى مفهوم "الاتصال" الذي يتحقق عند غياب التنوين عند السهيلي، على أنه شيء قريب من مفهوم الربط في نحو الفرنسية (la liaison). وينضاف إلى هذا أيضاً احتفاؤه بمفهوم "الإيجاب اللغوي" في مقابل الإيجابين العقلي والشرعى في النص السابق، فالمسؤول عن وضع نحوى ما ليس معطى منطقياً، ولا أصلاً دينياً، ولكن تفرضه اللغة نفسها.

وإذا كان السهيلي يختلف عن ابن مضاء في تصوره للنحو وتعلله على ما سترى، فإنهما يتفقان في العناية باللفظ، فابن مضاء يبني هو أيضاً تصوره على مفهوم "إسقاط كل ما لا يفيد لفظاً". ولم يبتعد ابن رشد بدوره، عنهما كثيراً، إذ اقترح شيئاً قريباً من هذا، على ما يلاحظ الأستاذ عابد الجابري (2000 : 184)، عندما اقترح في كتابه "الضروري" بناء النحو وفق "ما هو مشترك لجميع الألسنة".

إن هذا التحول في تناول باب نحوى مشهور ينبع في نظري، ببلوغ نوع من النضج في تناول ظواهر النحو في الغرب الإسلامي في هذه المرحلة بالذات (القرنان 5 و6). لكن، يبدو أن هذا الاتجاه انحسر للاسف، مباشرةً بعد هذه المرحلة، فلم نجد له صدى في الأعمال التي تلته<sup>11</sup>، ولبيان هذا الأمر اخترت أن أفحص الباب نفسه في كتاب "مقاصد الشافية" للشاطبي، لأنه يمثل أحد أضخم كتب النحو بعد مرحلة السهيلي.

## 2.2. باب ما لا ينصرف عن الشاطبي

يتناول الشاطبي (ت: 790) الباب في 120 صفحة من كتاب " المقاصد الشافية" (ج 5/ 585 - 700)، ولقد أمعن في ذكر التفاصيل وتتبع الفروع. ولاحتاج إلى أن آذوه بأسلوبه العلمي الشيق، ولا بجداله المنبني على طرح الأسئلة المفترضة للرد على المخالفين، ولا بلباقته عند الاعتناد عن نقص في كلام الناظم أحياناً في نظمه أو نشره<sup>12</sup> (في التسهيل)، ولا باجتهاده في تسویغ رأي مخالف لرأي الناظم، بل هو قد يصل حد انتقاد اختياراته أحياناً<sup>13</sup>.

غير أنني، ورغم أهمية الكتاب العلمية والتاريخية، لن أعرض لمضمونه ولا لعلله، لأن الذي بحثت عنه في كتابه شيء آخر. لقد بحثت في عمله عن أحد شيئاً، الأول: أي مظاهر من مظاهر التجديد أو التغيير أو المواصلة لما بدأه أسلافه النحاة الأندلسيون في القرنين الخامس والسادس. والثاني: أي موقف ضد التيار المذكور أو أي مناقشة لرأيه ومواقفه.

<sup>11</sup>

.(2009)

" .(639-638/5 ) .

-<sup>12</sup>

.(657 - 642/5 ) ."

-<sup>13</sup>

إن النتيجة كانت مخيبة لانتظاراتي؛ فتناول الشاطبي للباب لم يتزحزح قيد أنملة عن التحليل النحووي "الكلاسيكي" الرائع سواء قبل زمن السهيلي وابن مضاء أو بعده. وأنا أقصد بالكلاسيكي هنا، مسار النحو كما تم إقراره في مؤلفات النحو من القرن الرابع إلى الآن إذا استثنينا الحقبة المذكورة. لقد اجتهدت باحثاً عن رأي جديد أو تأويل أو غير ذلك، فلم أجد شيئاً من ذلك. وإنما وجدت تكراراً حرفياً لأمثلة النحو القدامى وألفاظهم وتعابيرهم، فهو لم يضف إليها أي جديد. وليس في هذا أي تنقيص من قدر عالمنا الكبير، فما زلنا إلى الآن (في 2010) ندرس الباب بالطريقة نفسها، كما وردت عنده وعند غيره، في مختلف جامعاتنا العربية. وقد دفعتنا هذه الملاحظة إلى طرح السؤال التالي: لم نجد للأعمال "المجدة" التي ظهرت في القرنين المذكورين، أي صدى في عمل الشاطبي؟ ولم ارتد (هو ونحوة آخرون غيره) إلى النحو المحافظ (وأسميه هكذا من الآن)؟<sup>٦</sup>

لقد خيب كتاب الشاطبي ظني إلى أبعد حد، لأنني كنت أتوقع منه أحد الموقفين التاليين:

- إما أن يساير نبرة التغيير النحووي التي علت في القرنين الخامس والسادس، على يد الأعلام المذكورين، إذن، يسهم بذلك في تجديد النحو وفق تصوره، كما أسهم في تجديد الفقه.

- وإما أن يقف في وجه النحوة المجددين، فيرفض موقفهم، وفي إطار رفضه لآرائهم سيرشح من تحليله نقد أو اعتراض، أو موقف أورد أو أي شيء من هذا القبيل. ويبرهن من ثم، على فساد خطتهم، وعلى وجاهة اختياره للمسار المحافظ في النحو<sup>١٤</sup>.

إلا أنه اختار غير هذين الطريقين، واتبع نهجاً ثالثاً، وهو الذي ترسم إلى الآن، في النحو العربي. إنه التجاهل المطلق لكل دعوة إلى التجديد، وعلى الخصوص ما راج في الأندلس من آراء نحوية مخالفة، والرجوع بالنحو إلى النسخة التي اعتمدت أو "ثبتت" انطلاقاً من القرن الرابع الهجري، تاريخ إقرار نحو التعليم لتحقيق "تهيئة لغوية" ترافق الفتوحات التي بدأت زماناً طويلاً قبل ذلك. ويتعلق الأمر بالنحو الذي اختصر واختزل وانتهى في شكل أعمال تعليمية مثل منظومة ابن مالك (ت. 672)، أو غيرها من الشروح وشرح الشرح، وابتعد ابتعاداً كبيراً عن نحو الوصف والتفسير كما بدأه سيبويه والفراء، وهو النحو الذي نفترض أن علماء الأندلس في التيار المشار إليه راموا العودة إليه.

وأفترض من الآن، أنه قد يُعرض علي اعتراضات عدّة، أسوق منها هنا اثنين. فأما الاعتراض الأول، فهو الدفع بأن الشاطبي في هذا العمل، إنما يشرح منظومة، وهو لذلك

مضطرب للالتزام بمضمون المنظومة كما فعل غيره من قبل ومن بعد؛ إلا أنني أرى أن هناك أموراً ثلاثة ينبغي الانتباه إليها في ما يتعلق بهذا الاعتراض الأول:

**الأمر الأول:** أنه أورد في الكتاب تفصيلات من كتب عدة ومن ذلك "التسهيل"<sup>15</sup>، وقد رجع إليه في حوالي 600 موضع، وأشار كذلك إلى عدد كبير من آراء النحويين من المنتسبين إلى الحقبة المذكورة؛ ولقد كان من السهل عليه أن يرجع إلى ما اعتمد في الأندلس من أفكار مخالفة ويناقشها مناقشة مفصلة.<sup>16</sup>

**والأمر الثاني:** أنه كان كثيراً ما يتبع طريق الجدل في العرض، فيطرح اعترافات حقيقية أو مفترضة على كلام الناظم في نظمه أو في شرحه، ويرد عليها. وقد فعل ذلك في هذا الباب أيضاً، إلا أنه لم يعرض لما ورد عند السهيلي من تناول مختلف في باب الممنوع من الصرف. وأما اعترافاته فقد توجهت عموماً إلى جزئيات من النحو وتفصيلات فيه، لا تمس العمود الفقري للنحو المحافظ المعهود في جوهره.<sup>17</sup>

**والأمر الثالث:** أنه كان يمكنه أن لا يشرح الألفية لو رغب في ذلك، فالشرح منه اختيار مبدئي مبرر منهرياً على ما سنرى، وانحراف تلقائي في مشروع تعليمي "ممأسس". فنحو الألفية هو نحو التعليم بامتياز، نحو المنظومات والمختصرات. ونحن هنا لا نفاضل بين نحوين اثنين، فما نقصد هنا ليس له علاقة بالكتفاعة في مجال النحو، إن الشاطبي نحو مبرز وله أسلوب قل نظيره في تناول القضايا النحوية.

15

(619/1 )

.25

14

)

- 16

1670

.)

" : (594/1 )

" . (698 / 5 )

وأما الاعتراض الثاني الذي قد أواجهه به، فهو الدفع بأن محاولات تجديد النحو العربي التي سبقته في القرنين المذكورين كانت صادرة عن موقف فقهي وفكري هو المذهب الظاهري، ورفض الشاطبي لها وتجاهله لها نابع من اختلافه المذهبي معها، وتمييزه عنها، فقد كان الشاطبي مالكيًا، وهو اعتراض له وجاهته، ولذلك سنخصص له الفقرة (2.4) أسفله.

### 3. الشاطبي وتتجدد النحو

لقد كنت أنتظر من مجدد الفقه وأصوله أن يكون مجدداً في النحو أيضاً، أو على الأقل، إذا لم يختر مسار التجديد أن يناقش آراء هؤلاء الذين حاولوا التجديد. والسؤال هو كيف يمكن أن نفسر موقف الشاطبي لهذا من محاولات التجديد؟

قد نفترض أمرين اثنين:

1- أن الشاطبي لم يكن مجدداً لا في النحو وقد ثبت لدينا ذلك، ولا في غيره. ويستدعي الأمر أن يُنظر في مفهوم التجديد وفي مظاهره، ويسألاً إن كانت العناية بالمقاصد تجديداً وهو أمر ليست لي لا المعرفة الالزامية ولا القدرة على الخوض فيه، وقد قال العلماء كلّمتهما في هذه الندوة الموقرة وفي غيرها من الأعمال التي رجعت إليها، إذ يجمع الكل على أنه كان مجدداً مبدعاً في هذا المجال.

2- وأما أنه حقاً، مجدد في الفقه وأصوله، إلا أنه ليس كذلك في النحو. ولذلك اكتفى في النحو بشرح المنظومة لسبب بعينه. وفي هذه الحال علينا أن نحدد هذا السبب. إن هذا الافتراض الثاني يقتضي أن عالمنا الجليل اعتبر أن هناك موجبات للتجديد في الفقه وأصوله (فضلها العلماء الأفضل في: تغير الزمان والمكان والحال وحاجات الناس والنوازل، والوضع المجتمعي الجديد، والتطور الفقهي...)، ولكنه لم يجد موجبات للتجديد في النحو، على الرغم من الوضع اللغوي الغريب الذي رسمت له المصادر صورة قائمة ومبلقة في بلاد الأندلس (انظر الفقرة 1.1. من هذه المقالة). ويتمثل ذلك في التغيرات التي طرأت على اللغة العربية، وفي دخول ألفاظ جديدة وهيمنة الدواوين بشكل لافت للنظر، بحيث مست لغة الكتابة أحياناً. أنسنا إذن، أمام نوازل لغوية وواقع جديدة تستدعي نظراً مجدداً؛ والحال أننا على بعد قرون من بدايات النحو الأولى، غير أن الإمام الشاطبي لم يهتم بكل ذلك.

ويمكّنا أن نتساءل في هذا السياق أيضاً، إن لم يكن هنا الوضع اللغوي المعقد هو الذي استدعي هذا النمط من النحو التعليمي للحاجة إليه في ترسيم "لغة عربية" بعينها. ورغم أن هذا الأمر أكثر من محتمل، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه إلى النحو التعليمي لم يبدأ هنا في الأندلس، بل بدأ في المشرق حيث كانت الأوضاع اللغوية مختلفة إلى حد ما.

ولهذا، أعتقد أن عدم التجديد عند الشاطبي (وعند عموم المغاربة)، وعدم عنانة متلقى النحو بما راج في الأندلس من محاولات التجديد موقف مبتدئي، منبن على تصور واضح لما هو الفقه، وما هو اللسان، وما هو النحو. إن الحفاظ على النحو العربي في صورته المعهودة قبل حركة التجديد حفاظ على "النحو" الذي وصف اللسان العربي الأصيل. وهذا اللسان الأصيل

هو المصدر الأساس لفهم كتاب الله واستنباط الأحكام، فالقرآن كما يقول الشاطبي في المواقفات (ج/50)، "من جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة"، أي بناء على ما يطلق عليه "معهود كلام العرب"<sup>18</sup>. وذلك لأن فهم النص الكريم واستخراج الأحكام الشرعية منه رهين بالحفظ على السياق اللغوي الذي أنزل فيه كتاب الله، أي اللسان العربي في فترة تاريخية معينة، أطلق عليها السابقون فترة الاحتجاج، وقد نطلق عليها بلغة اللسانيات: "السانكرونية المقدسة"<sup>19</sup>.

وقد يتساءل البعض: ما مبروعية هذا الربط الإجباري بين النحو واللسان؟ أو ليس من الممكن أن نحفظ اللسان أو اللغة الموصوفة ونغير أدلة الوصف أي: النحو؟ هل العلاقة بينهما علاقة تلازم غير قابلة للفصل؟ ما من شے في أنه وقع الخلط عبر التاريخ، بين النحو واللسان، ليس في التقليد العربي فقط، ولكن كذلك، في تقاليد لغوية أخرى؛ إذن، يمكننا أن نفهم أن رجوع الشاطبي بالنحو إلى سيرته الأولى يعني أيضاً، الحفاظ على الوعاء الذي ابشق منه النحو في البدء، أي اللسان.

لقد وُجه التجديد في النحو دائمًا بضراوة انطلاقاً من هذا التصور. وما العصر الحديث عن هذا بعيد. ويمكننا أن نستحضر هنا مثلاً، الكتب والمقالات العنيفة التي صدرت ضد كل من حمل لواء التجديد من النحاة في العصر الحديث مثل إبراهيم مصطفى، وضد تيار اللسانيات في بداياتها في كل البلاد العربية، وكيف تم الربط بين ظهور اللسانيات واستهداف اللسان العربي ثم القرآن الكريم، وهو كلام ما زال نجد من يرددده إلى الآن.

وهنا يستوقفنا مشكلان اثنان، أحدهما يتعلق بهذا الترابط بين اللسان والنحو وبتاريخ النحو عموماً، والثاني متعلق بارتباط الفقه (أو العلوم الشرعية عموماً) بعلم النحو.

18

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=27287>

" : (2007)

. (1999) .

19

" : (331/1) (Ô 180- )  
" : (Ô 204- )

" : (40 / 1 )

#### ٤. ارتباط اللسان بالنحو: من الوصف إلى التعليم

هناك عبارة مشهورة كثيرة ما ترد على ألسنة الباحثين، وهي قولهم: "إن النحو العربي ابتدأ علمياً وانتهى تعليمياً"<sup>20</sup>. إن معنى أنه ابتدأ علمياً أنه ابني في بداياته على اقتران الوصف بالتفسير سواء عند سيبويه أو عند الفراء أو غيرهما؛ فقد كان هدف النحو الأول مزدوجاً: لقد سعوا من جهة، إلى وصف كلام العرب، ومن جهة ثانية إلى تفسير السلوك اللغوي لظواهر اللسان<sup>21</sup>. ولكن، في مرحلة معينة من تطور النحو العربي تتحدد تقريراً بالقرن الرابع، انتقل النحو العربي من هذه الممارسة العلمية إلى العمل على تثبيت المفاهيم التي استقامت للنحو، بحيث يمكنها أن تشكل جهازاً تعليمياً. ويطلق أوونز (2005: 109) على هذه العملية مرحلة "تحديد الأصناف"، وفيها تحجرت المفاهيم النحوية والمصطلحات، فلم يعد بالإمكان لا تغييرها ولا مناقشتها. وتحولت إلى قوالب جاهزة، نهائية، ومسلم بها، نتيجة لجهودات المعايرة التي تستدعيها مقومات خطاب التعليم. وأضحت هذا التثبيت مرادفاً للإقصاء، إقصاء منهج لكثير من المفاهيم المنافسة للمفاهيم المثبتة والمأمولة، وكذلك إقصاء لكل المعطيات اللغوية المخالفة لما ورد في كتب النحو الأول، وخاصة تلك التي قد تطرح مشكلاً ما للتحليل الجمع عليه. واستبعد في الإطار نفسه، كل كلام يتعلق بالتطور اللغوي وبالتنوع بكل أشكاله<sup>22</sup>.

لقد تحول أي تطور في اللغة أو تنوع إلى لحن يجب أن يحارب ويصحح ويرجع به إلى اللغة السليمة أو "المعيار". وظهرت نتيجة لذلك، أصناف من كتب "الحن" العوام والخواص، تصف هذا التطور وتجعله في خانة الخطأ. وقد بدأت هذه الكتب في الظهور مع بداية النحو،

(103 :2005)

- 20 -

((105-104 :2005) (3-1 :1990))

- 21 -

) canonisation

(1913

) .(1958)

) (1987)

.) (2005)

.)

- 22 -

.2)

)

)

(.1

ولم تنقطع في مختلف مراحل التاريخ العربي<sup>23</sup>. وأضحى الترابط بين النحو ولغة عربية بعينها ثابتة وجامدة ولا تاريخية، ترابط لا فكاك له؛ بل إن هذا الترابط اكتسى طابع القدسية، وانتهت القصة بأن اعتبر هذا الكل: النحو واللغة جزءاً من الشريعة في نظر الكثرين.

لقد انتقلنا من مرحلة من مراحل النحو يصف النحوي (سيبوبيه، مثلاً) فيها لساناً حقيقياً مستعملاً وفعلاً بمجمل ظواهره الصوتية والصرفية والنحوية الفعلية (كما يقول أوونز 2005: 108)، إلى مرحلة يكتفي النحوي بترديد ما ورد عند النحاة الأوائل من أوصاف، بغض النظر عن مطابقتها للسان العربي الفعلى (والفعال) أو عدم مطابقتها له. لقد كان النحو في مراحله الأولى، (تبعاً لأوونز (م.ن) دائمًا)، وسيلة لتسجيل معطيات اللسان بتقاصيدها الفقهية والدلالية، ولعله لهذا السبب، تعددت الأصوات الفرعية التي يتحدث عنها سيبوبيه تبعاً للهجات التي يصفها لدرجة صار معها تقريباً لكل صوت قرينه، وتعددت نسخ الجمل تبعاً للتنوع اللغوي واختلاف الاستعمالات. غير أن المفارقة الغريبة، هي أن هذه الأصوات الفرعية أصبحت أقل في نسخ النحو التي ظهرت بعد القرن الرابع، بل إنها صارت تخفت تباعاً بعد ذلك، ولم يبق منها إلا ما تُزرّكش به القواعد النحوية. لقد كان النحو بمثابة "آلة التسجيل" التي يستعملها واصف اللسان في العصر الحالي لتسجيل معطيات الألسنة الموصوفة؛ لكنه تخلى فيما بعد عن هذه الوظيفة لصالح مجرد تكرار أوصاف سالفة للسان ينتمي إلى التاريخ. قد نقول إن تجرأنا قليلاً، إن اللسان لم يعد له وجود إلا في أمثلة النحاة، واقتصر النحو على علاقة لاشغالهم بلغة الناس.

ولست أزعم هنا، أن السهيلي (ونحاة التجديد كذلك) نجح غير هذا النهج، فلقد وصف هذا اللسان نفسه، إلا أنه بدرت منه مواقف وتعليقات توحى بوعيه بإشكال علاقـة اللغة المستعملة في زمانه باللسان العربي المعيار. ولنأخذ مثلاً قوله (الأمالي، ص32): "وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمّين شـكل وشمـس، ونحو ذلك، والحضريات: مـنية وعـزيزة، يـكسرن أواخر هذه الأـسماء، كما فعلـت العرب"; وإن كنت أجـد أنه من الصعب اعتبار مثل هذا النص الصغير دليلاً على عودة ولو محـشمة إلى وصف اللسان الفـعلى، ووعـياً منه بأن أمثلة النـحة نماذج متـحجرة.

لم تنجح في تاريخ العرب الطويل أي محاولة لتجديد النـحو، فالـلة المـقاومة (أو المحافظة) قوية جداً، لأنـها تستمد قوتها وشرعيتها من الشـريعة والـقرآن والـسياسة. ولـذلك كانت تعـقب كل مـحاولة لـتجـديـد عـودـة سـرـيـعـة وـنـاجـحة إـلـى النـحو "المـأـمـونـ" ، نـحوـ التعليم أو النـحوـ المحـافظـ الذي استـقرـتـ مـفـاهـيمـهـ فيـ القرـنـ الـرـابـعـ، وـنـظمـ بـعـدـ ذـلـكـ شـعـراـ وـحـفـظـ عـنـ

• .(O 189 )

" (1996)

" .

". (1967)

(1978)

- 23

ظهر قلب إلى جانب حفظ القرآن الكريم<sup>24</sup>. ولنا في العصر الراهن أمثلة جيدة على مثل هذا التدافع الذي ينتهي بانتصار القديم واندحار الحديث؛ وحسبنا الإشارة إلى التجارب التجددية العديدة التي عرفها القرن الماضي؛ فرغم الحماس الشديد الذي رافقها في البداية سرعان ما تلاشت ولتها النسيان (وأقصد تجارب مثل: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، والنحو العربي نقد وتوجيه لمهدى مخزومي، ومقدمة شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة، وتجارب أخرى عديدة). لم تكن تلك المحاولات سوى صرخة في واد، ليعود النحو المحافظ بعدها أشد قوة وصلابة. ولا بد أن نستحضر هنا، المعركة التي لم تتحسم بعد في العصر الحالي بين النحاة الجدد (أقصد اللسانين) وبين نحاة الأصالة.

إن نحو الشاطبي (وكل نحو محافظ) انطلاقاً من هذا الفهم، استمرار في التأليف على المنوال نفسه الذي حسم فيه النحو التعليمي حسابه مع مفاهيم: اللسان والتطور والمصطلح؛ ولهذا السبب فإن الشاطبي لم يشغل نفسه بمراجعة ما لا يدخل البة في برنامجه العلمي. ويمكننا أن نفهم بالمناسبة لماذا لم يرد للمجددين ذكر البة في كتابه. إن انتفاء الشاطبي طوعاً إلى نحو المحافظ الذي يمثله نحو الاختصارات والمنظومات والحفظ والشرح والتعليم، كان سبباً في استبعاده لأي عنایة بأفكار التجديد. ومما يدل على عدم اقتناع الشاطبي بكلام هؤلاء "المتأخرین"، ما ينقله عنه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (مقدمة المقاصد الشافية: ج 1 / ص 3 (عن فتاويه)) من قوله: "وشأني إلا أعتمد على هذه التقيدات المتأخرة البة، تارة للجهل بمؤلفها، وتارة لتأخر زمان أهلها جداً أو للأمررين معاً، ولذلك لا أعرف كثيراً منها، ولا أقتنيته".<sup>25</sup>

لقد شكل النحو الأندلسي في القرنين الخامس والسادس ثورة على النحو التعليمي، لكنها ثورة توأطاً عليها الأصوليون والنحاة والساسة، ووأدوها في المهد<sup>26</sup>. إنهم لم يكتفوا فقط بالوقوف في وجه نحو المجددين الذي يختلف عن النحو التعليمي كما وصلهم، بل إنهم زيادة على ذلك امتنعوا عن ربط الاتصال من جديد بنحو البدائيات، نحو سيبويه وجبله، وفق المنهج

24

( ) 672 . ( ) 90 . ( ) : 745 . ( )

25

26

الذي دعا إليه بعض أعضاء كتيبة التجديد في الأندلس<sup>27</sup>، وإن رجعوا إليه رجعوا تؤطرهم مسبقات الشروح والتآويلات السابقة. ولنتأمل ما ي قوله ابن الطراوة في "الإفصاح ببعض ما جاء من الأخطاء في الإيضاح" (ص 16) وهو يتحدث عن كتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي: "وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر المصحفين لتقديمه على التواليف المسندة خروجا من شرط النقل عن أهل الثقة والاسناد إلى الآئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وأمحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وضرروا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين". ويتبين من هذا الكلام أن ابن الطراوة يعيّب على معاصريه العناية بكتب المتأخرین وإغفال كتب الأولین، وهو الكلام الذي نجد مثيلا له عند السهيلي كذلك.

#### 4.1. بين الفقه والنحو

يرد على لسان كثير من الدراسين الحديث عن الترابط بين علمي النحو والفقه أو أصول النحو وأصول الفقه؛ بل إن هناك من يذهب إلى أن النحويين نقلوا أصول علماء الشريعة؛ إلا أنه من الواضح أن ظهور "أصول" النحو جاء متأخرا جداً عن كتب النحو الأولى، إذ يُؤرخ له عادة بابن السراج (ت، 316) وابن جني (ت، 392) وابن الأنباري (ت، 577)، وهي كتب تأخرت كثيراً عن بدايات النحو مع سيبويه وغيره، وهو الأمر الذي يدفع فرضية التأثير المباشر كما يلاحظ ذلك ج. أوونز (2005: هامش 4)<sup>28</sup>. ويدفعنا هذا إلى أن نسجل أن النحو وجد واستمر لعقود عديدة من دون الحاجة إلى هذه الأصول. ولكننا لا يمكن أن ننكر أن بعض الأصول يمكنها أن تستشف من اشتغالات النحاة الأوائل. ومهما يكن من أمر فإن المشكل يبقى مطروحا.

اعتقد أن اجتماع الوظيفتين النحو والفقه وأصوله في عالمنا الكبير الشاطبي يمكن أن يسمح لنا بفحص هذا الموضوع؛ إذ أعتقد أن هذا الترابط لو كان ترابطاً حقيقياً وفعلاً

(97.) ."

" (Ô 528 . )

- 27 -

" : (17. ) ."

(2.1)

- 28 -

Carter (2007 · 2001 · 1972)

(2005 · 1995)

بينهما لما اكتفى العالم بالتجديد في أحدهما دون الآخر رغم وجود ما يدعو إلى ذلك فيهما معاً. وإن فـإن ما رأيناه إلى الآن، يؤكـد افتراق المجالين وتباعد سـبل التحليل ومناهج النـظر فيهما، والـدليل على ذلك أن الشاطـبي وإن استعمل لـفـظـة مقاصـد في عنوان كتابـه النـحـوي "مقاصـد الشـافـيـة"، إلا أنه لم يـبـحـثـ كما هو منـتـظرـ في مقاصـدـ المـتكلـمـ (المـكـلـفـ فيـ اللـسـانـ)، ولـكنـ فيـ مقاصـدـ ابنـ مـالـكـ والـواـضـعـ الأولـ، كـماـ يـقـولـ مـحـقـقـ الـكتـابـ فيـ الـمـقـدـمةـ:

"إـذـاـ كـانـ فيـ كـاتـبـ المـوـافـقـاتـ قـسـمـ المـقـاصـدـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ أـسـاسـيـنـ، أـوـلـهـمـاـ قـصـدـ الشـارـعـ وـالـآخـرـ قـصـدـ المـكـلـفـ، فـسـوـفـ نـرـاهـ فيـ شـرـحـهـ لـلـأـلـفـيـةـ معـنـيـاـ بـمـقـابـلـ هـذـيـنـ الـأـمـرـيـنـ الـأـسـاسـيـنـ كـذـكـ فيـ النـحـوـ وـهـمـاـ قـصـدـ الـواـضـعـ فـيـمـاـ وـضـعـ ثـمـ مـقـصـدـ ابنـ مـالـكـ مـنـ عـبـارـتـهـ".

وهـذاـ مـاـ يـدـلـكـ عـلـىـ اـفـتـرـاقـ الـأـدـلـةـ وـتـبـاـيـنـ الـفـاهـيـمـ؛ وـقـدـ نـفـرـضـ أـنـهـ لـمـ تـكـنـ لـلـنـحـوـ عـلـاـقـةـ بـالـتـنـاوـلـ الـفـقـهـيـ أوـ الـأـصـوـلـيـ فيـ مـرـحـلـةـ مـنـ الـمـراـحـلـ بـالـشـكـلـ الـذـيـ يـدـافـعـ عـنـهـ الـبـعـضـ، وـإـنـمـاـ هوـ تـطـابـقـ مـرـدـهـ إـلـىـ الـاـنـتـمـاءـ إـلـىـ الـمـرـحـلـةـ نـفـسـهـاـ إـلـىـ السـيـاقـ الـعـلـمـيـ وـالـثـقـائـيـ وـالـفـكـرـيـ نـفـسـهـ.

ويـنـتـجـ عـنـ هـذـاـ السـؤـالـ سـؤـالـ آخـرـ مـهـمـ هـوـ الـآخـرـ، وـيـمـثـلـ فيـ مـفـارـقـةـ النـسـاـهـلـ بـقـبـولـ الـتـجـدـيدـ فيـ الـفـقـهـ وـصـعـوبـةـ ذـكـ فيـ النـحـوـ. إـنـ مـعـنـيـ ذـكـ فيـ نـظـريـ، أـنـ تـشـدـ حـرـاسـ النـحـوـ أـقـوـيـ مـنـ تـشـدـ عـلـمـاءـ الـشـرـيـعـةـ، وـأـنـ أـصـوـلـ النـحـوـ أـكـثـرـ ثـبـاتـاـ مـنـ أـصـوـلـ الـشـرـيـعـةـ<sup>29</sup>، وـلـأـدـلـ عـلـىـ ذـكـ مـنـ مـوـقـفـ النـحـاـةـ وـخـاـصـةـ الـأـوـاـئـلـ مـنـهـمـ، مـنـ مـسـأـلـةـ الـاـسـتـشـهـادـ بـالـحـدـيـثـ الـشـرـيفـ. وـلـكـ، يـنـبـغـيـ أـنـ لـاـ نـنـسـيـ هـنـاـ حـقـيـقـةـ مـهـمـةـ فـسـرـنـاـ بـهـاـ سـابـقاـ فيـ هـذـهـ الـمـقـاـلـةـ مـسـارـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ (قـ: 3ـ)، وـهـيـ أـنـ الـشـرـيـعـةـ هـيـ الـتـيـ فـرـضـتـ عـلـىـ النـحـوـ أـنـ يـبـقـيـ ثـابـتاـ، وـيـظـلـ عـلـىـ حـالـهـ خـدـمـةـ لـهـاـ، وـحـفـاظـاـ عـلـىـ مـصـدـرـ مـصـدـرـهاـ الـأـسـاسـيـ لـاستـبـاطـ الـأـحـكـامـ؛ لـأـنـ لـسـانـ الـعـرـبـ أـسـاسـ الـاشـتـغالـ فيـ الـشـرـيـعـةـ. وـلـذـكـ نـعـتـرـ أـنـ دـورـ الـأـصـوـلـيـنـ فيـ وـأـدـ كـلـ مـحاـولـاتـ الـتـجـدـيدـ فيـ النـحـوـ جـلـيـ لـغـبـارـ عـلـيـهـ.

#### 2.4. حول دور المذهب الظاهري في التجديد

لـقدـ اـفـتـرـضـنـاـ سـابـقاـ (الفـقـرـةـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ 2.2ـ). أـنـهـ مـنـ المـكـنـ أـنـ يـعـتـرـضـ عـلـيـنـاـ مـعـتـرـضـ بـقـوـلـهـ: إـنـ الشـاطـبـيـ إـنـمـاـ كـانـ يـوـاجـهـ بـاتـجـاهـهـ النـحـوـيـ فيـ كـتـابـهـ هـذـاـ، المـذـهـبـ الـظـاهـرـيـ الـذـيـ كـانـ يـشـنـ حـرـبـاـ عـلـىـ المـذـهـبـ الـأـخـرـيـ فيـ الـأـنـدـلـسـ، وـمـنـهـاـ الـمـالـكـيـةـ الـمـذـهـبـ الـأـكـثـرـ اـنـتـشـارـاـ فيـ شـبـهـ الـجـزـيرـةـ آـنـئـذـ. وـقـدـ يـضـيـفـ أـنـ مـحـاـولـاتـ الـتـجـدـيدـ فيـ الـأـنـدـلـسـ تـرـجـعـ كـلـهـاـ فيـ الـأـصـلـ، إـلـىـ مـوـقـفـ فـقـهـيـ هـوـ الـمـذـهـبـ الـظـاهـرـيـ. وـفيـ هـذـهـ الـحـالـ، إـنـ أـسـئـلـةـ التـغـيـيرـ الـتـيـ طـرـحـتـ إـنـمـاـ جـاءـتـ نـتـيـجـةـ لـمـوـقـفـ مـذـهـبـيـ عـامـ، وـلـيـسـتـ كـمـاـ نـقـولـ نـحـنـ، نـضـجـاـ بـاتـجـاهـهـ تـجـاـوـزـ النـزـعـاتـ الـتـعـلـيمـيـةـ الـمـتـحـجـرـةـ الـتـيـ غـلـبـتـ عـلـىـ درـاسـةـ النـحـوـ فـاـخـتـصـرـتـهـ فيـ قـوـاعـدـ جـامـدـةـ لـأـحـيـاـ فـيـهـاـ وـزـادـهـاـ الـمـنـطـقـ. تـلـويـثـاـ، وـنـتـيـجـةـ لـوـضـعـ لـغـويـ يـطـبـعـهـ التـعـدـ.

غير أن أموراً عديدة تدعونا إلى أن لا نعتبر تأليف الشاطبي سوى تأليف عادي يتبع المجرى المعتمد والمسالم للنحو العربي كما انتهى إليه عبر مسار تاريخي مهادن. إن التناول التعليمي المعهود أمر أكثر طبيعية مما يفترض، ولو كان توجيهه هذا موجهاً ضد تيار أو رداً على أحد لظهور ذلك بشكل واضح من خلال الكتاب ومن لغة الكتاب.

وأما هذه الأعمال التي اعتبرناها مجددـة للنحو في الأندلس، فقد اتسمت بنبرة خاصة، نبرة مسألة مشاكسة؛ ومن المؤكد أنها لم يكن لها طول نفس الأعمال التعليمية الماهادة ذات الوتيرة المنتظمة والمتباينة، التي تعرف أن لها متلقياً مضموناً ومستقبلاً مأموناً. إن الفرق الجوهرـي بينهما هو أن كتب التجديد جاءت في شكل مؤلفات صغيرة تسائل قسماً محدوداً من الموروث النحوي الضخم، دون القدرة على مساءلةـته كاملاً. واقتصرت على أبواب دون أخرى، وكأنـها إنما كانت تتلمس الطريق أو تجسـن النـبض. كما اتسمـت هذه الأعمال بشيء شـبيـه بالدعوة إلى قراءة جديدة نحو سـيـبـويـه كما سـبقـت الإـشـارـة، فقد كانت من السـهـيليـ عـودـة متكررة إلى "الكتاب" لقراءاته القراءـة الصـحيـحة، بل إنه كثـيرـاً ما أشارـتـ إلى عدم فـهمـ النـحـويـين لـلكـتابـ الفـهمـ الصـحـيـحـ<sup>30</sup>، وهـذـهـ في نـظـريـ مـحاـولـةـ لـلـقـفـزـ عـلـىـ القـوـسـ الكـبـيرـ الذـيـ فـتحـهـ النـحـوـ التعليمـيـ المحـافـظـ.

إن مثل هذه الأعمال المجددةـ كانـ محـكـومـاـ عـلـيـهاـ بـالـمـوـتـ مـباـشـرـةـ بـعـدـ وـلـادـتهاـ، لأنـ التـيـارـ العـامـ كـانـ معـ النـحـوـ التـعـلـيمـيـ، وهوـ النـحـوـ الذـيـ اـسـتـسـهـلـهـ النـاسـ وـحـفـظـواـ مـتوـنـهـ وـاستـحلـواـ تـلـاوـيـنـهـ<sup>31</sup>؛ وأـمـاـ هـذـهـ مـاـشـارـيـعـ المـجـدـدـةـ فـقـدـ كـانـ مـحـكـومـاـ عـلـيـهاـ بـالـاضـحـالـ وـالـانـدـثـارـ، لأنـهاـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ البرـنـامـجـ العـامـ لـلـنـحـويـينـ الرـسـميـينـ، ولـذـلـكـ ظـلتـ كـتـبـهـمـ مـتـجـاهـلـةـ مـجـهـوـلـةـ إـلـىـ أـنـ تمـ اـكـتـشـافـ بـعـضـهاـ فـيـ مـنـتـصـفـ الـقـرـنـ الـمـاضـيـ (كتـابـ الرـدـ عـلـىـ النـحـاةـ، لـابـنـ مـضـاءـ)، وأـمـاـ الـبـعـضـ الـآـخـرـ فـلـمـ يـكـتـشـفـ إـلـىـ نـهـاـيـتـهـ (كتـابـ "الـضـرـوريـ فـيـ النـحـوـ"، لـابـنـ رـشـدـ مـثـلاـ).

ونـخلـصـ إذـنـ إـلـىـ أـنـ الـمـوـجـةـ لـمـ تـكـنـ مـوجـةـ مـذـهـبـ ظـاهـريـ فـقـطـ؛ ولـئـنـ اـفـتـرـضـنـاـ جـدـلاـ أـنـ ذـلـكـ صـحـيـحـ بـالـنـسـبـةـ لـابـنـ حـزـمـ وـابـنـ مـضـاءـ الـظـاهـرـيـينـ، فـإـنـ ذـلـكـ غـيـرـ صـحـيـحـ بـالـنـسـبـةـ لـلـآـخـرـيـنـ. إـنـ التـجـدـيدـ لـدـىـ نـحـاةـ هـذـهـ المـرـاحـلـةـ، تـعـبـيرـ عنـ تـطـوـرـ لـلـنـحـوـ أـدـتـ إـلـىـ هـذـهـ أـوـضـاعـ ثـقـافـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ وـفـكـرـيـةـ وـلـغـوـيـةـ خـاصـةـ، لـمـ تـجـتـمـعـ مـنـ قـبـلـ فـيـ رـكـنـ آخرـ مـنـ الـبـلـادـ الـعـرـبـيـةـ. إـنـ نـصـجـ مـنـ نـوـعـ خـاصـ لـفـاهـيـمـ الـنـحـوـ كـانـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـيـضـ لـهـاـ أـنـ تـشـهـرـ وـتـتـشـرـ وـتـسـتـمـرـ، لـوـلاـ سـلـطةـ الـنـحـاةـ الـمـحـافـظـيـنـ الـقـوـيـةـ وـالـمـسـيـطـرـةـ الـكـلـيـةـ عـلـىـ الـذـهـنـيـةـ الـسـيـاسـيـةـ وـالـفـكـرـيـةـ لـلـمـرـاحـلـةـ. إـنـ هـؤـلـاءـ الـنـحـاةـ الـمـحـافـظـيـنـ رـأـواـ فـيـ مـوـجـةـ التـجـدـيدـ هـذـهـ، تـهـديـداـ لـكـيـانـ الـنـحـوـ الذـيـ

(30)

<sup>30</sup>

<sup>31</sup>

...

) ."

ترسم عندهم، وتهديدا للسان العربي، الذي يشكل هذا النحو وعاءه الذي ينبلج، ومسا بسلطتهم التي بها يقتلون في موائد الأمراء إن نحن أسانا بهم الظن، ومسا بلغة القرآن والشريعة إن نحن أحسنا بهم الظن، وأنا هنا لا أقصد الشاطبي، ولكن عموم النحو.

وأوضح دليل على استقلال التجديد عن المعطيات المذهبية، تنوع التوجهات المذهبية والفكرية للنحو الأربعة الذين ذكرناهم، فأحدهم فيلسوف (ابن رشد)، واثنان ظاهريان حقا (هما ابن حزم وابن مضاء)، والرابع فقيه مالكي وهو السهيلي. ومن صدف هذه المقالة أنني قارنت الشاطبي بالسهيلي وهما معا مالكييان، وبذلك يظهر أن الاختلاف في التناول النحوي ليس له علاقة بالموقف الفقهي، أو لنقل بتعبير آخر: إن الاتجاه المذهبي لم يشكل الداعي الوحيد للتجدد.<sup>32</sup>

وإذا رجعنا إلى السهيلي وتركنا جانبا باب ما لا ينصرف، فإننا نجد أنه تناول في كتبه أبوابا أخرى، بواسطة علل النحو المعتادة، ولم يعب عليهم شيئا منها؛ وإن كنا نلحظ دائما، حضور تلك النبرة التجددية، وبعض الإشارات التي تذكرنا بسيبوهية، وتآويلات مجددة تشي بأنه كان يحاول نمطا جديدا من التفكير في النحو، لكن من دون أي شبهة مذهبية، ولو كان السهيلي يصدر عن موقف مذهبى ما نقل عنه ابن القيم جزءا كبيرا من "نتائج الفكر" في كتابه "بدائع الفوائد"<sup>33</sup>. ولنستحضر في هذا السياق أيضا إشاراته المهمة جدا إلى تخصيص النحو بالإيجاب اللغوي لا الشرعي ولا العقلي، وذلك معناه أنه ملتزم بأصول التحليل النحوي، وأن لا دخل للنظر الشرعي أو العقلي في التحليل النحوي. ومما يجب أن نذكره هنا بالضرورة، أن السهيلي نفسه، كان عرضة لسهام نقد أحد زملائه المجددين وهو ابن مضاء القرطبي؛ إذ يقول عنه، (الرد على النحوة (ص133)), وهو يعيّب عليه استعماله للعلل: "وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي، على مشاركته - رحمه الله - يولع بها ويختروعها، ويعتقد ذلك كاما في الصنعة وبصرًا بها".

## 5. خلاصات ونتائج

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن اتجاه تجديد النظر النحوي بالأندلس لم يكتب له النجاح والاستمرار، إذ سرعان ما كان عرضة للتلاشي والاندثار، وكأنه لم يكن سوى سحابة صيف في سماء النحو العربي، فلم يحظ بالعناية الالزمة ولا بالاهتمام المطلوب، وقويل بأقرب رد يمكن أن تقابل به حركة تجديد، وهو التجاهل. ولا أدل على ذلك من أن أكثر الكتب الممثلة للأتجاه التجددى ظلت مفقودة لمدة طويلة إلى أن اكتشفت من جديد في

القرن الماضي. ولقد تبين لنا أن ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى التباس مفهومي النحو واللسان، وتدخلهما لدرجة تجعل المس بأدھما مسا بالآخر في نظر الكثرين.

إن الدوافع إلى "تجديد" النحو (وريما غيره من الفنون والعلوم) كانت ترجع في معظمها إلى الوضع اللغوي والاجتماعي والسياسي الاستثنائي بالأندلس، وكانت ترجع خصوصاً إلى وعي النحاة بهذا الوضع، وهو الشيء الذي جعلهم يتبنون تصوراً جديداً لمفهوم اللسان ولعلاقته بالنحو. وقد نتفق مع الباحثين الذين يرون أن بعض محاولات التجديد الأولية كانت سابقة على المرحلة الأندلسية، غير أنها نضيف إلى هذا، أن السياق الأندلسي سمح بجرأة أكبر على الخوض في موضوعات التجديد.

وبالمقابل حاولنا تفسير عدم نجاح اتجاه التجديد، وكيف أن النحويين اللاحقين رجعوا إلى النحو المعتاد مباشرةً بعد مرحلة التجديد في الأندلس نفسها. إن النحو العربي الذي عمل في مراحله الأولى على تسجيل أوصاف لغات العرب بواسطة جهاز واصف متتطور وقابل للتطوير، عمد بعد ذلك إلى اختصار تلك الأوصاف، والاقتصار على جزء محدود من تلك اللغة الواصفة لأهداف التعليم ونشر اللسان العربي. إن هذا النحو الذي أصبح بمثابة أداة للتهيئة اللغوية في مختلف ربوع البلاد الإسلامية المفتوحة، لم يكن ليقبل بظهور نمط جديد من النحو يعيد النظر في بنيته وأسسه، ولا يحافظ على تلك اللغة التي يصفها، وهي اللغة التي تتطابق مع لغة كتاب الله، وتشكل المرجعية اللغوية للمفسرين وكل المشغلين في حقل الشريعة.

في القرن التاسع عشر ظهرت أولى محاولات تجديد النحو الحديثة. ثم تكاثرت المحاولات بشكل مثير في النصف الأول من القرن العشرين، بسبب الاطلاع على التجارب النحوية الأوروبية، وبسبب تطور اللغة العربية نفسها بفعل ظهور الصحافة والانتشار المتزايد للتعليم النظامي. غير أن كل محاولات التجديد ووجهت في الغالب بالرفض والتكيير والاتهام في الدين والوطنية، ولم تواجه بالنقض العلمي الرصين إلا في أحيان قليلة جداً. وبداء من الستينيات قدمت للغة العربية أوصاف من منظور علم اللغة الجديد الذي يطلق عليه اللسانيات. حقق هذا العلم نجاحات نسبية، غير أنه تلقى هو كذلك، نصيبه من الرفض والتشويه والنقد. لقد كانت منطلقات الرفض علمية أحياناً ودينية وأخلاقية في الأكثـر.

حظيت اللسانيات بامتياز الوصول إلى الجامعة وانتزعت جزءاً من حقها في وصف اللسان العربي، ولكنها لم تنجح في التحول إلى العلم الذي يوصف به اللسان حسرياً، وتعلم به اللغة ويخترق المجتمع، لأن كل ذلك من مهام النحو العربي القديم. ولذلك فإنها باختصار، بقيت مجرد طرف من طرفي المعادلة الأبدية في البلاد العربية: الأصالة والمعاصرة.

إن تجديد النحو العربي أضحت حاجة لا تحتمل التأجيل، لأسباب تعليمية وعلمية وتكنولوجية جلية. وقد تعالت بذلك أصوات عديدة، ومن أنماط مختلفة، بعضها يطرح

إصلاحاً معتملاً للمنظومة من داخلها، وبعضها الآخر يقترح اقتراحات متطرفة، ويغلب على الكل نزوع إلى التنبؤ، والحال أننا نفتقراليوم إلى حلول عملية، تهتم بالتفاصيل. وأخيراً دعونا نربط الماضي بالحاضر. ولنقف عند هذا السؤال الذي رافقنا منذ بداية المقالة، هل سيكون ملوكنا على النحو العربي أن يواجه كل نزعة تجديدية يفرضها الفكر اللغوي العربي (أو غير العربي) إلى الأبد، فقط لأن هناك تصوراً معيناً لما هو "اللسان العربي"؟

#### 6. مراجع ومصادر عربية وأعجمية

· 1992

· Ô

· (1999)

· 22

· .http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n22\_14chikhm.htm

Ô Ô Ô

· (2004) · ( )

Ô Ô

· 2004

1

· (1980)

· (1985) ·-----

Ô " · 1

· (1994)

Ô Ô · "

· 112-99 · 1994 ·

· 45

· (2008) ·-----

· 141

· http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad45partie6.htm  
Ô Ô · 2009 ·

· (456 · ) ·

---

---

Ô

(1994)

(1932)

(2000)

(1967)

Ô

Ô

Ô

2007

25

(2007)

(1964)

Ô

(379 · )

Ô

Ô

·1

Ô

(1987)

Ô

(581 · )

Ô

Ô

Ô

1992

·3

(180 · )

1983

Ô

Ô

(911 · )

2006

(790 · )

Ô

Ô

(2007)

Ô

(Ô 204 · )

Ô Ô . ·(2008) ·

·24

Ô Ô . ·(501 · ) ·

·(1990)

·(1968) ·

Ô . ·(528 · ) ·

·(1996) ·

Ô Ô Ô ·(2006) ·

·78

·(1984) ·

Ô . ·(1998) ·-----

Ô Ô . ·(2002) ·-----

Ô .

: ·  
  Ô Ô . ·(2007) () ·-----

http://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/inde  
x.php?/archives/348-.html

Ô . ·( . ) ( ) ·-----

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=27287 :

·(616 · ) ·

·(1995)

(2008) Ô ·(616 · ) ·-----

Ô ·1980 Ô ·(1980) ·

---



---

· Ô	Ô	·	· (Ô 207 · ) ·
· Ô	Ô	Ô	· (Ô 338 · ) ·
·	·	·	· (2004) ·
·	·	·	· (1964) ·
· Ô	Ô	·	· (1958) ·-----
·	Ô	·	· (Ô 592 · ) ·
·	·	·	· (2005) ·
·	(2)	· (27)	·

- Owens, J., (1990), **Early Arabic Grammatical Theory, Heterogeneity and Standardization**, in John Benjamins Publishing Compagny, Amsterdam/ Philadelphia.
- , (2005), **The Grammatical Tradition and Arabic Language Teaching: A View From Here**, In Investigating Arabic Current Parameters in Analysis and Learning, Alaa Elgibali Ed. Leiden- Boston, pp 103-116.
- , (1995). **The Comparative Study of Medieval Arabic Grammatical Theory**: a Mollusc Replies to A.E. Housman, Jr. *Historiographia Linguistica*. 23: 425–40.
- Molan, P., (1978), **Medieval Western arabic, reconstructing elements of dialects of Al Andalous, Sicily and North Africa From the Lahn al-ξàmma Littérature**, Disertation For The Degree of Phd, University Of California, Berkeley.
- Carter, M., (2007), **Pragmatics and Contractual Language in Early Arabic Grammar and Legal Theory**, In Approaches to Arabic Linguistics, Ed., Everhard Ditters and Harald Motzki, Brill ; Leiden Boston.
- , (2001), **Missing Link between Law and Grammar The Intissar of Ibnu Wallad**, in Arabica, tome XLVIII, Brill NV, Leiden.
- , (1972), **Les Origines de la Grammaire Arabe**, Revue des Études Islamiques, n: 40: 69–97.

---

---

Maman, Aharon, (2004), **Comparative Semitic philology in the Middle Ages : from Sa'adiah Gaon to Ibn Barun** (10th-12th c.), translated into English by David Lyons, In Studies in Semitic languages and linguistics; 40), Brill Leiden Bostonw.